الصباح الاقتصادية
AL-SABAH
www.alsabahpress.com Alsabah Media
No. 4428 | الأحد | 26 ربيع الآخر 1444 هـ | 20 نوفمبر 2022 م | السنة الخامسة عشرة

الحكومة تقترب من تمرير مشروع جديد للدين العام

«الشال»: التوسع في نهج الانفلات المالي هو المرجح في المستقبل الاقتصادي للبلاد

10 شركات قيادية مدرجة حققت أرباحا بـ 1.117 مليار دينار خلال الـ9 أشهر الأولى من العام

إجمالي تداولات السوق العقاري المحلي يرتفع إلى 305.8 ملايين دينار خلال شهر أكتوبر

المؤشرات المالية المنتهية في 30 سبتمبر 2022 لبنك بوبيان

رسم بياني توضيحي للصفقات العقارية

بنك بوبيان يحقق 45.6 مليون دينار أرباحا صافية خلال نتائج أعماله للشهور التسعة الأولى من العام

أوضح تقرير "الشال" الاقتصادي الأسبوعي أنه في 24 يناير 2022، قدمت الحكومة مشروع موازنتها للسنة المالية 2023/2022 والتي تبدأ في 1 أبريل 2022 وتنتهي في 31 مارس 2023، وكان إجمالي الإنفاق المقدر لها نحو 21.949 مليار دينار كويتي، واعتبرناه يومها استجابة متواضعة وإن صحيحة لما مرت به الكويت من أزمة سيولة إبان هبوط أسعار النفط خلال جائحة كورونا. وفي أواخر فبراير من العام الجاري 2022، بدأت روسيا حربها على أوكرانيا وقفزت أسعار النفط ليبلغ معدل سعر برميل النفط الكويتي للأشهر ما بين مارس وأكتوبر 2022 إلى نحو 107.8 دولار أمريكي مرتفعاً بنحو 51 % مقارنة بالفترة المماثلة من سنة 2021 البالغ 71.4 دولار أمريكي، ومعها تغير نهج الحكومة من نهج الحرص على استدامة المالية العامة، إلى نهج انفلاتها. وانخفض معدل سعر برميل النفط الكويتي للنصف الأول من شهر نوفمبر الجاري إلى نحو 94.5 دولار أمريكي، فاقداً نحو 12.3- % عن مستوى معدل الشهور مارس 2022 إلى أكتوبر 2022، وانخفضت حصة الكويت وفق اتفاق أوبك+ بـ135 ألف برميل يومياً بدءاً من شهر نوفمبر الجاري، ولعل إنخفاض الأسعار والإنتاج إنذار وتذكير بأن السياسات المالية لا تبنى على فرضية استمرار وفر مالي الكل يعلم أن أمده قصير.

وفي الأول من نوفمبر الجاري أقر مجلس الأمة الموازنة العامة لنفس السنة المالية وبعد مرور 7 شهور على نفاذها، ولكن برقم للنفقات العامة بحدود 23.523 مليار دينار كويتي، أي بزيادة بعد أقل من 9 شهور على تقديم مشروعها الأول بنحو 1.574 مليار دينار كويتي، أو نحو 7.2 %. وأصبح بناء الميزانية في جانب النفقات، 75 % للرواتب والأجور والدعومات، و13 % لباقي المصروفات الجارية، و12 % للمصروفات الرأسمالية، ورأسمالية تصنيف مجازي خاطئ في معظمه، فهي لا تخلق فرص عمل مواطنة وباهظة التكلفة بسبب فسادها وهابطة في جودتها، وفي جانب الإيرادات، 91 % إيرادات نفطية، أي نفس البناء القديم غير المستدام، بل أصبح أخطر في عدم استدامته. ومعظم الزيادة تحققت في بندين، الأول بند الدعومات الذي زاد بنحو 888 مليون دينار كويتي أو بنحو 25.2 %، والثاني بند المصروفات الأخرى الذي زاد بنحو 315 مليون دينار كويتي أو بنسبة 11.6 %، أي كلها زيادة بالمصروفات الجارية، فلم تكن على التعليم أو الخدمات الصحية ولا على مشروعات تخلق فرص عمل مواطنة مستدامة.

غرضنا من عرض أرقام الموازنة ينحصر في مبررين، المبرر الأول هو التوثيق، ونقصد توثيق الأرقام، والأهم هو توثيق مدى ارتباط التغير بالنهج الحكومي المالي مع حركة أسعار النفط، فلم تمضي شهور على وقوع البلد في أزمة مالية بسبب انخفاض شديد ومتكرر في أسعار النفط، حتى تلاشى ألم تلك التجربة مع أول ارتفاع استثنائي لأسعار النفط. والمبرر الثاني، هو أن قراءة في التصريحات الرسمية، توحي بأن التوسع في نهج الانفلات المالي هو المرجح في المستقبل، وأن الحكومة سوف تستخدمه من أجل تمرير مشروع جديد للدين العام، وربما تقديم مشروع جديد لما يسمى بالسحب المنظم من احتياطي الأجيال القادمة. وفي الحالتين، ما سوف يحدث، هو الاقتراض من أجل توريط أكثر من نصف مواطني البلد ممن هم دون الـ 24 عام وتحميلهم عبء سداد تلك الديون، أو نضوب تدريجي لما يفترض أنه إحتياطي للأجيال القادمة. ومرة أخرى، لن تكون الزيادة في النفقات العامة في المستقبل أيضاً سوى زيادة في النفقات الجارية، يأكلها التضخم ما يحرم الجيل الحالي من الإفادة منها، ولا تصرف للارتقاء بتعليم أو سكن أو صحة أو مشروعات توفر فرص عمل للجيل القادم.

أرباح الشركات المدرجة

بلغ عدد الشركات المدرجة التي أعلنت نتائجها المالية عن الأشهر التسعة الأولى من السنة الحالية 148 شركة، أو نحو 94.3 % من عدد الشركات المدرجة البالغ 157 شركة، وذلك بعد استبعاد الشركات التي لم تعلن بعد عن نتائجها وتلك التي تختلف سنتها المالية. وحققت تلك الشركات صافي أرباح بنحو 1.643 مليار دينار كويتي، أي بنسبة انخفاض بلغت 39.8- % مقارنة بمستوى أرباح الأشهر التسعة الأولى من عام 2021 البالغة نحو 2.729 مليار دينار كويتي، ولكن معظم الأثر السالب ناتج عن أرباح ضخمة وغير مكررة لشركة أجيليتي في الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2021. وكانت أرباح أجيليتي للأرباع الثلاثة الأولى في عام 2021 قد بلغت نحو 978 مليون دينار كويتي، بينما بلغت أرباح الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2022 نحو 41.4 مليون دينار كويتي، أي بانخفاض بنحو 936.6 مليون دينار كويتي. وعند مقارنة أرباح الربع الثالث من العام الجاري البالغة نحو 458.1 مليون دينار كويتي، مع أرباح الربع الثاني لنفس العينة والبالغة نحو 516.1 مليون دينار كويتي نجدها قد انخفضت بنحو 11.3- %، وانخفضت كذلك بنحو 31.5- % عند مقارنتها مع أرباح الربع الأول من عام 2022 البالغة نحو 668.5 مليون دينار كويتي.

وفي التفاصيل، زادت 4 قطاعات من مستوى ربحيتها، وخفض قطاع واحد من مستوى خسائره عند مقارنة أدائها مع أداء الفترة ذاتها من عام 2021، بينما انخفضت أرباح 6 قطاعات، وانتقل قطاعان من الربحية إلى الخسائر مقارنة مع الفترة ذاتها من العام الماضي. أفضل القطاعات أداءً كان قطاع البنوك الذي حقق أرباحاً بنحو 899.4 مليون دينار كويتي مقابل نحو 719.6 مليون دينار كويتي. ثانيها قطاع الاتصالات الذي زاد من أرباحه البالغة 172.8 مليون دينار كويتي إلى أرباح بنحو 208.9 مليون دينار كويتي، تلاهما في الارتفاع قطاع المواد الأساسية بتحقيقه أرباحاً بلغت 10.1 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 4.6 مليون دينار كويتي. وتراجعت أرباح قطاع الصناعة من نحو 1.044 مليار دينار كويتي وكانت تتضمن الأرباح غير المكررة لشركة أجيليتي، إلى نحو 93.2 مليون دينار كويتي. وتبعه في قيمة التراجع قطاع العقار بتحقيقه أرباحاً بلغت 124.3 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 294.4 مليون دينار كويتي للفترة ذاتها من عام 2021.

وتشير نتائج الأشهر التسعة الأولى من العام الجاري إلى تحسن أداء 89 شركة مقارنة مع أدائها لنفس الفترة من عام 2021، من ضمنها زادت 60 شركة مستوى أرباحها و29 شركة إما انتقلت من الخسائر إلى الربحية أو خفضت مستوى خسائرها، أي أن 60.1 % من الشركات التي أعلنت نتائجها حققت تقدماً في الأداء. وحققت 59 شركة تراجعاً في مستوى أدائها، ضمنها 35 شركة انخفض مستوى أرباحها، بينما 24 شركة أخرى إما انتقلت من الربحية إلى تحقيق خسائر أو ارتفع مستوى خسائرها.

وفي قائمة أعلى الشركات الرابحة، حققت عشر شركات قيادية أرباحاً بنحو 1.117 مليار دينار كويتي، أي نحو 68 % من إجمالي الأرباح المطلقة، تصدرها "بنك الكويت الوطني" بنحو 374.2 مليون دينار كويتي. وجاء "بيت التمويل الكويتي" في المرتبة الثانية بنحو 205.8 مليون دينار كويتي، و"شركة الاتصالات المتنقلة (زين)" في المرتبة الثالثة بنحو 151.9 مليون دينار كويتي. وعلى النقيض، حققت عشر شركات أعلى خسائر مطلقة بنحو 78.9 مليون دينار كويتي، حيث حققت شركة "ألافكو لتمويل شراء وتأجير الطائرات" أعلى مستوى خسائر مطلقة بنحو 23.4 مليون دينار كويتي، تلتها شركة "أسيكو للصناعات" بخسائر بنحو 11.6 مليون دينار كويتي، ومن ثم شركة "بيت الطاقة القابضة" بنحو 11.4 مليون دينار كويتي.

سوق العقار المحلي

تشير آخر البيانات المتوفرة في وزارة العدل -إدارة التسجيل العقاري والتوثيق- (بعد استبعاد كل من النشاط الحرفي ونظام الشريط الساحلي) إلى ارتفاع سيولة سوق العقار في أكتوبر 2022 مقارنة بسيولة سبتمبر 2022، حيث بلغت جملة قيمة تداولات العقود والوكالات لشهر أكتوبر نحو 305.8 مليون دينار كويتي، وهي قيمة أعلى بما نسبته 27.6 % عن مستوى سيولة شهر سبتمبر 2022 البالغة نحو 239.6 مليون دينار كويتي، وأعلى بما نسبته 18.9 % مقارنة مع سيولة أكتوبر 2021 عندما بلغت السيولة آنذاك نحو 257.1 مليون دينار كويتي.

وتوزعت تداولات أكتوبر 2022 ما بين نحو 299.1 مليون دينار كويتي عقوداً، ونحو 6.7 مليون دينار كويتي وكالات. وبلغ عدد الصفقات العقارية لهذا الشهر 480 صفقة، توزعت ما بين 465 عقوداً و15 وكالات. وحصدت محافظة الأحمدي أعلى عدد من الصفقات بـ 171 صفقة وممثلة بنحو 35.6 % من إجمالي عدد الصفقات العقارية، تليها محافظة حولي بـ118 صفقة وتمثل نحو 24.6 %، في حين حظيت محافظة الجهراء على أدنى عدد من الصفقات بـ 29 صفقة ممثلة بنحو 6 %.

وبلغت قيمة تداولات نشاط السكن الخاص نحو 161.6 مليون دينار كويتي، مرتفعة بنحو 20.3 % مقارنة مع سبتمبر 2022 عندما بلغت نحو 134.3 مليون دينار كويتي، بينما انخفضت نسبة مساهمتها إلى نحو 52.8 % من جملة قيمة تداولات العقار مقارنة بما نسبته 56 % في سبتمبر. وبلغ المعدل الشهري لقيمة تداولات السكن الخاص خلال آخر 12 شهراً نحو 174.3 مليون دينار كويتي، أي أن قيمة تداولات شهر أكتوبر 2022 أدنى بما نسبته 7.3- % مقارنة بالمعدل. وارتفع عدد الصفقات لهذا النشاط إلى 351 صفقة مقارنة بـ280 صفقة في سبتمبر 2022، وبذلك بلغ معدل قيمة الصفقة الواحدة لنشاط السكن الخاص نحو 460.3 ألف دينار كويتي مقارنة بنحو 479.7 ألف دينار كويتي في سبتمبر 2022، أي بانخفاض بحدود 4- %.

وبلغت قيمة تداولات نشاط السكن الاستثماري نحو 100.1 مليون دينار كويتي بارتفاع بنحو 48.4 % مقارنة بشهر سبتمبر 2022 حين بلغت نحو 67.5 مليون دينار كويتي، وارتفعت مساهمتها من جملة السيولة إلى نحو 32.7 % مقارنة بما نسبته 28.2 % في سبتمبر. وبلغ المعدل الشهري لقيمة تداولات نشاط السكن الاستثماري خلال آخر 12 شهراً نحو 90.1 مليون دينار كويتي، أي أن قيمة تداولات شهر أكتوبر أعلى بما نسبته 11.1 % مقارنة بمعدل آخر 12 شهراً. وارتفع عدد صفقاته إلى 116 صفقة مقارنة بـ 89 صفقة في سبتمبر، وبذلك بلغ معدل قيمة الصفقة الواحدة لنشاط السكن الاستثماري نحو 862.9 ألف دينار كويتي مقارنة بنحو 758.1 ألف دينار كويتي في سبتمبر 2022، أي بارتفاع بحدود 13.8 %.

وارتفعت قيمة تداولات النشاط التجاري ببلوغها نحو 39.7 مليون دينار كويتي، أي بارتفاع بنحو 4.9 % مقارنة مع سبتمبر 2022 حين بلغت نحو 37.8 مليون دينار كويتي. بينما انخفضت مساهمته من قيمة التداولات العقارية إلى نحو 13 % مقابل 15.8 % لسبتمبر 2022. وبلغ معدل قيمة تداولات النشاط التجاري خلال آخر 12 شهراً نحو 50.2 مليون دينار كويتي، أي أن قيمة تداولات شهر أكتوبر أدنى بنحو 21- % عن متوسط آخر 12 شهراً. وبلغ عدد صفقاته 11 صفقة مقارنة بـ 13 صفقة لشهر سبتمبر 2022، وبذلك بلغ معدل قيمة الصفقة الواحدة لشهر أكتوبر 2022 نحو 3.6 مليون دينار كويتي مقارنة بمعدل سبتمبر 2022 والبالغ نحو 2.9 مليون دينار كويتي، أي بارتفاع بحدود 23.9 %. كما تمت صفقتان لنشاط المخازن بقيمة 4.5 مليون دينار كويتي خلال أكتوبر 2022.

وعند مقارنة إجمالي تداولات شهر أكتوبر بمثيلتها للشهر نفسه من السنة الفائتة (أكتوبر 2021) نلاحظ أنها حققت ارتفاعاً من نحو 257.1 مليون دينار كويتي إلى نحو 305.8 مليون دينار كويتي، أي بما نسبته 18.9 % كما أسلفنا. وشمل الارتفاع سيولة النشاط التجاري بنسبة 787.1 % وسيولة نشاط السكن الاستثماري بنسبة 35 %، بينما انخفضت سيولة نشاط السكن الخاص بنسبة 9.5- %.

نتائج بنك بوبيان

أعلن بنك بوبيان نتائج أعماله للشهور التسعة الأولى من العام الحالي والتي تشير إلى أن البنك حقق أرباحاً صافية (بعد خصم الضرائب) بلغت نحو 45.6 مليون دينار كويتي، بارتفاع مقداره 14.4 مليون دينار كويتي ونسبته 46.2 % مقارنة بنحو 31.2 مليون دينار كويتي للفترة ذاتها من عام 2021. ويعود السبب في ارتفاع صافي الربح إلى انخفاض جملة المخصصات إلى جانب ارتفاع الربح التشغيلي، حيث انخفضت جملة المخصصات بنحو 13 مليون دينار كويتي أي ما نسبته 29.4 %، وارتفع الربح التشغيلي بنحو 2.9 مليون دينار كويتي وبنسبة 3.8 %.

وفي التفاصيل، ارتفع إجمالي الإيرادات التشغيلية للبنك بنحو 12.2 مليون دينار كويتي أي نحو 8.6 %، حين بلغ نحو 153.1 مليون دينار كويتي مقارنة مع نحو 140.9 مليون دينار كويتي للفترة نفسها من عام 2021. تحقق ذلك نتيجة ارتفاع بند صافي إيرادات التمويل بنحو 8.2 مليون دينار كويتي أو بنحو 6.9 % وصولاً إلى نحو 127.6 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 119.4 مليون دينار كويتي. وارتفع أيضاً، بند صافي إيرادات الأتعاب والعمولات بنحو 4.7 مليون دينار كويتي وبنسبة 37.4 %، بينما انخفض بند صافي إيرادات الاستثمار بقيمة 1.9 مليون دينار كويتي وبنسبة 32.7 %.

وارتفع إجمالي المصروفات التشغيلية بالمطلق بقيمة أقل من ارتفاع إجمالي الإيرادات التشغيلية وبحدود 9.3 مليون دينار كويتي أي ما يعادل 14.4 %، وصولاً إلى نحو 74 مليون دينار كويتي مقارنة مع نحو 64.7 مليون دينار كويتي في الفترة ذاتها من عام 2021، وشمل الارتفاع جميع بنود المصاريف التشغيلية. وبلغت نسبة إجمالي المصروفات التشغيلية إلى إجمالي الإيرادات التشغيلية نحو 48.3 % بعد أن كانت نحو 45.9 %. وانخفض مخصص انخفاض القيمة بنحو 13 مليون دينار كويتي أي بنسبة انخفاض بلغت نحو 29.4 % كما أسلفنا، وصولاً إلى نحو 31.2 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 44.2 مليون دينار كويتي. وبلغ هامش صافي الربح نحو 29.8 % مقارنة بنحو 22.2 % خلال الفترة المماثلة من عام 2021.

وتشير البيانات المالية للبنك إلى أن إجمالي الموجودات قد سجل ارتفاعاً بلغ قدره 404.6 مليون دينار كويتي ونسبته 5.5 %، ليصل إلى نحو 7.757 مليار دينار كويتي مقابل نحو 7.352 مليار دينار كويتي في نهاية عام 2021. في حين بلغ ارتفاع إجمالي الموجودات نحو 445.1 مليون دينار كويتي ونسبته 6.1 %، عند المقارنة بالفترة نفسها من عام 2021 حين بلغ 7.311 مليار دينار كويتي. وارتفع بند تمويلات إسلامية للعملاء بما قيمته 301 مليون دينار كويتي أي بما نسبته 5.5 %، وصولاً إلى نحو 5.814 مليار دينار كويتي (75 % من إجمالي الموجودات) مقارنة بنحو 5.513 مليار دينار كويتي (75 % من إجمالي الموجودات) في نهاية عام 2021، وارتفع بنحو 9.4 % أي نحو 501.4 مليون دينار كويتي مقارنة بالفترة نفسها من عام 2021 حين بلغ نحو 5.313 مليار دينار كويتي (72.7 % من إجمالي الموجودات). وبلغت نسبة تمويلات إسلامية للعملاء إلى إجمالي الودائع والأرصدة الأخرى نحو 96.4 % مقارنة بنحو 86.8 %. بينما انخفض بند النقد والأرصدة لدى البنوك بما قيمته 29.6 مليون دينار كويتي أي بما نسبته 8.4 %، وصولاً إلى نحو 320.9 مليون دينار كويتي (4.1 % من إجمالي الموجودات) مقارنة بنحو 350.5 مليون دينار كويتي (4.8 % من إجمالي الموجودات) في نهاية عام 2021، وانخفض بنحو 10.1 % أي نحو 35.9 مليون دينار كويتي، مقارنة بالفترة نفسها من عام 2021 حين بلغ نحو 356.8 مليون دينار كويتي (4.9 % من إجمالي الموجودات).

وتشير الأرقام إلى أن مطلوبات البنك (من غير احتساب حقوق الملكية) قد سجلت ارتفاعاً بلغت قيمته 182.5 مليون دينار كويتي ونسبته 2.8 %، لتصل إلى نحو 6.784 مليار دينار كويتي بعد أن كانت 6.602 مليار دينار كويتي في نهاية عام 2021. ولو قارنا المطلوبات مع الفترة نفسها من العام السابق، سنلاحظ ارتفاعاً بنحو 208.8 مليون دينار كويتي أو بنحو 3.2 % حين بلغت آنذاك نحو 6.575 مليار دينار كويتي. وبلغت نسبة إجمالي المطلوبات إلى إجمالي الموجودات نحو 87.5 % مقارنة بنحو 89.9 % للفترة المماثلة من عام 2021.

وتشير نتائج تحليل البيانات المالية المحسوبة على أساس سنوي، إلى أن جميع مؤشرات ربحية البنك قد سجلت أداءً موجباً مقارنة مع الفترة نفسها من عام 2021. إذ ارتفع مؤشر العائد على معدل حقوق المساهمين الخاص بمساهمي البنك (ROE) إلى نحو 9.6 % مقارنة بنحو 8.0 %. وحقق العائد على معدل رأسمال البنك (ROC) ارتفاعاً حين بلغ نحو 17.6 % بعد أن كان عند 13.4 %. وحقق مؤشر العائد على معدل أصول البنك (ROA) ارتفاعاً أيضاً، حيث بلغ نحو 0.8 % بعد أن كان عند 0.6 %. وكذلك ارتفعت ربحية السهم (EPS) إلى نحو 11.76 فلس مقابل 8.45 فلس. وبلغ مؤشر مضاعف السعر / الربحية (P/E) نحو 48.8 ضعف مقارنة مع 68.2 ضعف (أي تحسن)، وذلك بسبب ارتفاع ربحية السهم بنحو 39.2 % عن مستواها في 30 سبتمبر من عام 2021، مقابل انخفاض سعر السهم السوقي وبنحو 0.4 % عن مستوى سعره في 30 سبتمبر 2021. وبلغ مؤشر مضاعف السعر / القيمة الدفترية (P/B) نحو 3.1 ضعف مقارنة بنحو 4.4 ضعف.

الأداء الأسبوعي للبورصة

كان أداء بورصة الكويت خلال الأسبوع الماضي مختلطاً، حيث انخفض مؤشر قيمة الأسهم المتداولة، بينما ارتفع مؤشر كل من كمية الأسهم المتداولة وعدد الصفقات المبرمة، وكذلك ارتفعت قيمة المؤشر العام (مؤشر الشال). وكانت قراءة مؤشر الشال (مؤشر قيمة) في نهاية تداول يوم الخميس الماضي قد بلغت نحو 692.0 نقطة، بارتفاع بلغت قيمته 4.3 نقطة ونسبته 0.6 % عن إقفال الأسبوع الماضي، وظل مرتفعاً بنحو 69.2 نقطة أي ما يعادل 11.1 % عن إقفال نهاية عام 2021.

جدول مؤشر الشال لـ30 شركة مدرجة في البورصة